الأمم المتحدة

E/2024/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2023–2024

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2023–2024.

040624 210524 24-08389 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2023-2024

موجز

واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعم الدول الأعضاء بأداء وظائفها الرئيسية الثلاث: مركزها الفكري ووظيفتها المعيارية، من خلال توفير التحليل المرتكز على الأدلة وصياغة التوصيات السياساتية؛ ووظيفتها التشغيلية من خلال تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات؛ ووظيفتها في عقد الاجتماعات من خلال تنظيم اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية والهيئات الفرعية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموا منخفضا، وتباطؤا في إيجاد فرص العمل، وارتفاعا مستمرا في مستويات عدم المساواة والاقتصاد غير النظامي، وهذا ما تجلى في التقدم غير المتكافئ وغير الكافي في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ركزت اللجنة بشكل متزايد على استراتيجيات تحويل نموذج التنمية في المنطقة من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تدفع بالتحول الإنتاجي قدمًا وتحقق نموا اقتصاديا أعلى يكون مستداما وشاملا، وبالتالي تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة بشكل تآزري. وقدمت اللجنة هذه المقترحات القطاعية في مناسبات رفيعة المستوى عقدت على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكان الغرض من ذلك، في بعض الحالات، تعزيز فرص الاستثمار أيضا. ومن أجل المساعدة في تفعيل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التحولات الرئيسية الستة التي حددتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أجرت اللجنة أيضا دراسات متعمقة في 10 بلدان وابتكرت نهجا منهجيا لدعم تنفيذها في السياسات القطرية ومن خلال الهيكل الإقليمي المشترك بين وكالات الأمم المتحدة.

وأحرزت اللجنة أيضا تقدما في تحليل التحديات التي تعترض تمويل التنمية في منطقة تتألف في الغالب من بلدان متوسطة الدخل، بما في ذلك معالجة التمويل المناخي، وارتفاع الديون، والضغوط الناجمة عن خدمة الديون التي أصبحت أحد مصادر الضائقة فيما يتعلق بالتنمية. وتمخضت إحدى النتائج الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن إنشاء المنبر الإقليمي للتعاون في مجال الضرائب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي دعمته اللجنة من خلال دورها باعتبارها الأمانة الفنية، لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن المسائل الضريبية وحشد التمويل من أجل التنمية. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، أحرزت اللجنة تقدما في تطوير منظومتها المتعلقة بالبيانات، بسبل منها إضافة أصول جديدة ومبتكرة للبيانات والمعلومات وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن البيانات والإحصاءات، بما في ذلك ما يتعلق منها ببيانات استخدام الوقت لرصد أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

أولا - مقدمة

1 - تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سياقا يتسم بانخفاض النمو، وارتفاعا مستمرا في أوجه عدم المساواة، واشتداد آثار تغير المناخ، ومشهدا عالميا متقلبا يتسم بتزايد التفتت الجغرافي - الاقتصادي وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد وديناميات التجارة العالمية. ومن المتوقع ألا يتحقق بحلول عام 2030 سوى 22 في المائة من الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي تتوافر عنها بيانات، فيما يسير 46 في المائة منها في الاتجاه الصحيح ولكنها تتطلب التعجيل بها، بينما هناك 32 في المائة منها آخذ في التراجع. وإزاء تلك الخلفية، حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثلاثة مطبات إنمائية يتعين على المنطقة تجاوزها لإيجاد مسار للتنمية المستدامة. أولا، هناك مطب النمو المنخفض. فقد بلغ متوسط النمو في المنطقة في العقد من عام 2014 إلى عام 2023 ما نسبته 0,8 في المائة فقط، وأما بالنسبة لعام 2024، فتشير تقديرات اللجنة إلى أن نسبة النمو الإقليمي ستبلغ 1,9 في المائة. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة نفسها، بلغ نمو العمالة أدنى مستوياته على الإطلاق في ضوء بلوغ فرص العمل المتاحة أدنى مستوياتها منذ خمسينيات القرن الماضي. وثانيًا، هناك مطب ارتفاع مستوى عدم المساواة، الذي يتجلى أيضًا في محدودية الحراك والتماسك الاجتماعيين. وبالرغم من عودة مستويات الفقر والفقر المدقع إلى مستويات مماثلة لما كانت عليه قبل الجائحة، لا يزال أكثر من 180 مليون شخص يعيشون في فقر، منهم 70 مليونا في فقر مدقع. وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة نحو 50 في المائة، وتظل أقل بكثير من نسبة مشاركة الرجل (75 في المائة)، وتخصص المرأة أكثر من ثلاثة أضعاف الوقت الذي يخصصه الرجل للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية. ثالثاً، وهناك مطب ضعف القدرات المؤسسية والحوكمية الذي يضعف فعالية معالجة المطبين الأولين ويساهم في زيادة الاستقطاب وتراجع الثقة في المؤسسات.

2 - وعلاوة على ذلك، فإن تزايد حدة الضائقة التي تشهدها التنمية الناجمة عن ارتفاع مستويات الديون والضغوط الناجمة عن خدمة الديون تستدعي الانتباه إلى الحاجة الملحة لإيجاد حلول لمعالجة احتياجات تمويل التنمية. وقد زادت مدفوعات الفوائد كنسبة مئوية من إيرادات الضرائب على مدار العقد الماضي، حيث تجاوزت في بعض البلدان نسبة 20 في المائة لتصل إلى 30 في المائة. وبالإضافة إلى الإصلاحات الضرورية للهيكل المالي الدولي، بما يشمل ما يتعلق منها بمعالجة الديون وتوسيع نطاق التمويل من بنوك التنمية، فإن تعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين الآثار الناجمة عن إعادة التوزيع لنظم الضرائب لا تزال من الأولويات في المنطقة ككل.

3 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعمها للدول الأعضاء من خلال توفير القيادة الفكرية والمشورة السياساتية والتعاون التقني وتنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية لمعالجة مطبات التنمية وتوفير الدعم للتعجيل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز العمل على القطاعات التحويلية التي تتماشى مع جيل جديد من سياسات التنمية الإنتاجية التي تتيح تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة بشكل تآزري عبر الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. ويتضمن ذلك أيضًا تحليلًا متعمقًا واستنباط أساليب منهجية بشأن التحولات الرئيسية المتعلقة بالتعجيل في تحقيق الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم الفني بشأن حشد التمويل من أجل التنمية، بسبل منها تعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الضريبية والتمويل

المناخي. وواصلت اللجنة بناء منظوماتها المتعلقة بالبيانات والمعرفة لتعزيز رصد الأهداف، وكذلك الأبعاد الإقليمية للتنمية الإنتاجية والتحول الرقمي دعمًا للسياسات المرتكزة على الأدلة.

ثانيا - الدفع قدما بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

ألف - تحليل متعمق وإطار منهجي للتحولات الرئيسية الستة المتعلقة بالتعجيل في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

4 - على خلفية من التقدم البطيء والمتفاوت فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحليلا متعمقا لفرص التغيير التحويلي التي تولد زخما للعديد من الأهداف، بناء على التحولات الستة لدعم التعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتتعلق التحولات الستة بالمنظومات الغذائية؛ وإمكانية الحصول على الطاقة ويسر تكلفتها؛ والربط الرقمي؛ والتعليم؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وأعدت اللجنة 10 دراسات قطرية تغطي جميع المناطق الفرعية قدمت استعراضا للاتجاهات المتصلة بتنفيذ الغايات المتصلة بالأهداف في كل بلد، فأبرزت الأهداف التي تسير على الطريق الصحيح ونظيرتها التي تتطلب جهدا إضافيا. وتضمنت الدراسات أيضا تحليلات لظروف الاقتصادي الكلي والظروف المالية التي تحدد تنفيذ الأهداف، مصحوبة بتحليلات متعمقة لحالة كل عملية من عمليات الانتقال.

5 - وبالإضافة إلى ذلك، خصصت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فصلا للطريقة التي يمكن بها لكل عملية انتقال أن تعجل في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في تقريرها المرحلي السنوي المقدم في الاجتماع السابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، بعنوان *"التحدي الذي يعترض التعجيل في تنفيذ خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التحولات نحو الاستدامة"*. وبالإضافة إلى تحليل الطريقة التي تدعم بها كل عملية انتقال تنفيذ الأهداف في المنطقة، يرسم التقرير السيناريوهات الحالية والمرغوبة ويحدد ثلاثة مجالات عمل لتنفيذها. وهذه المجالات تشمل الاستراتيجيات، والخطط، والسياسات، والبرامج، لكل مسار مرغوب فيه؛ والترتيبات المؤسسية؛ واحتياجات الاستثمار؛ حيث توفر نظرة على تدخلات السياسة العامة اللازمة، فضلاً عن متطلبات الشراكة والتمويل.

6 - ووجود منهجية واضحة لتحليل وتفعيل عمليات الانتقال الست يتيح فرصا لتنفيذها على الصعيد القطري، بسبل منها الدعم التقني المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسائر شركاء الأمم المتحدة، وفي إطار منصة التعاوني الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد عرض الأمين التنفيذي للجنة هذا النهج المنهجي في اجتماع الأطراف الرئيسية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في 1 أيار/مايو 2024 كمثال على الجهود الإقليمية المبذولة لدعم مسارات التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء - القيادة الفكرية للنهوض بخطة عام 2030

7 - واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عملها التحليلي بشأن الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك مطبوعاتها الرئيسية السنوية، التي شملت في الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي: (أ) *الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2023*، و (ب) *دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - تمويل انتقال مستدام: الاستثمار من أجل النمو والعمل المتعلق بتغير المناخ*؛ و (ج) *المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2023: إدماج العمالة باعتبارها محورا رئيسيا للتنمية الاجتماعية الشاملة*؛ و (د) *نظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2023*؛ و (هـ) *الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2023*؛ و (و) *المرصد الديمغرافي 2023: الديناميات السكانية في أمريكا اللاتينية وآثارها على القوى العاملة*؛ و (ز) *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2024: السياسة المالية للتصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ*.

8 - ومن أبرز ما جاء في طبعة *المسح الاقتصادي* لعام 2023 تقديرات لستة بلدان ضعيفة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكلفة الاقتصادية للصدمات المناخية حتى عام 2050، والتي ستصل إلى ما يتراوح من 9 في المائة إلى 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولمواجهة هذه الخسائر، ستحتاج البلدان إلى استثمارات سنوية إضافية تتراوح من 5,3 في المائة إلى 10,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدم التقرير تحليلا لاستراتيجيات التمويل لتعزيز الاستثمارات المناخية في إطار استراتيجية أوسع لدفع النمو الاقتصادي ويبرز دور البنوك المركزية في زيادة تدفقات التمويل المناخي في بلدان المنطقة.

9 - وفيما يتعلق بتعميم مراعاة منظور جنساني في تمويل ودعم الإجراءات ذات الصلة على الصعيد القطري، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور محوري في توفير رؤى وتحليلات جديدة بشأن طرق الدفع ومديونية الأسر المعيشية باتباع منظور جنساني. وفي هذا الصدد، أسهمت اللجنة في صياغة مؤشر الوالدية والنظام بشأن منع وتسوية مديونية المستهلك المفرطة في الأرجنتين، بهدف تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وقد استرشدت هذه الجهود بفهم شامل للاحتياجات التمويلية للأسر المعيشية التي تترأسها أمهات عازبات، على النحو الذي أبرزه "التقرير الأول عن الديون والجنسانية والرعاية في الأرجنتين". وتسلط هذه المبادرات الضوء على التحديات التي تواجهها المرأة في إدارة الشؤون المالية للأسر المعيشية، وتؤكد أهمية معالجة قضايا من قبيل العنف الاقتصادي وكفالة التوزيع العادل لمسؤوليات تقديم الرعاية. وساهم الدعم الذي قدمته اللجنة في نشر الحكم 2023/11 في *الجريدة الرسمية لجمهورية الأرجنتين* الذي تمت الموافقة فيه على النظام بشأن منع وتسوية مديونية المستهلك المفرطة.

جيم - تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة والمساهمات في المبادرات العالمية

10 - بالنظر إلى الارتفاع المستمر في مؤشرات الفقر وعدم المساواة في المنطقة والتباطؤ في إيجاد فرص العمل، ركزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعزيز سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا يحصل عشرون في المائة من السكان على الحماية الاجتماعية، ويعمل نحو 49 في المائة من العمال في القطاع غير النظامي. وقد انعكس

التحول التكنولوجي في تغيرات أثَّرت في الطلب على العمالة، وتُظهر المعلومات المتاحة عن العاملين في المنصات الرقمية محدودية فرص حصولهم على الحماية الاجتماعية. وسعت اللجنة، في طبعتها لعام 2023 من *المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، إلى إذكاء التوعية لدى الدول الأعضاء بالتحديات المتعلقة بإدماج العمالة باعتبارها محورا رئيسيا للتنمية الاجتماعية، وقدمت المساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى إقامة نظم حماية اجتماعية أكثر شمولا واستدامة.

11 - وبهدف تمهيد الطريق لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في عام 2025، اجتمعت سلطات التنمية الاجتماعية في 10 من بلدان المنطقة في آذار/مارس 2024 لوضع خطة أعمال إقليمية موحدة ومعالجة الفجوة الهيكلية في الحماية الاجتماعية في "حوار بشأن سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة"، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مقرها بسانتياغو. وتناول الأمين التنفيذي للجنة ما تواجهه المنطقة من تحديات خطيرة مرتبطة بانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع عدم المساواة، وشدد على إدخال تحسينات عملية على الحوكمة لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة.

12 - وفي نيسان/أبريل 2024، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالشراكة مع منظمة العمل الدولية الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن موضوع "نحو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية: تعزيز الجهود العالمية لتحقيق خطة عام 2030". وتضمن الحدث عرضا رئيسيا قدمته نائبة الأمين العام، وملاحظات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعزز تبادل الأفكار بين الأطراف الرئيسية للجنة (نيابة عن اللجان الإقليمية الخمس)، ومنظمة العمل الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها التنمية الاجتماعية الرئيسية والمواضيع التي يتعين معالجتها في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وأشارت المناسبة أيضا إلى نتائج الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "مستقبل العمل: نحو مجتمع عالمي منتج وشامل ومستدام" الذي عقد في مقر اللجنة، في كانون الثاني/يناير 2024.

دال - تلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

13 - ساهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الأنشطة التحضيرية الإقليمية لكلا المؤتمرين العالميين اللذين يركزان على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ففيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المزمع عقده في أنتيغوا وبربودا في أيار/مايو 2024، أعدت اللجنة تقريرا إقليميا عن التقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا، الذي كان مدخلا رئيسيا في الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، كانت اللجنة ولا تزال الوكالة الرائدة في الإدارة والأعمال التحضيرية الفنية للحوار التفاعلي بشأن "تعزيز الأشكال الحاسمة للتمويل وفعالية المعونة من خلال الشراكات التعاونية: حوار"، وهو أحد خمس حوارات تفاعلية تعقد في إطار البرنامج الرسمي للمؤتمر.

14 - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مدخلات وساهمت في الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الرفيع المستوى لأمريكا اللاتينية بشأن استعراض برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية في منطقة أمريكا اللاتينية 2014-2024، الذي عقد في تموز/يوليه 2023 في أسونسيون.

15 - وفيما يتعلق بالجهود الجارية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لزيادة التمويل المرصود للتكيف والقدرة على الصمود، تعمل اللجنة بمثابة مديرة صندوق التكيف مع المناخ والتصدي الشامل للكوارث الطبيعية وهذا الصندوق أنشأته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيلول/سبتمبر 2023، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، بمشاركة وزارية من المنطقة، بما في ذلك من جانب سانت فنسنت وجزر غرينادين، والرئاسة المؤقتة للجماعة، وسلطات من المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

هاء - تقديم الدعم للدول الأعضاء في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على جميع المستويات

16 - تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على توفير الدعم المباشر للدول الأعضاء بغية تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 على الصعد المحلي والوطني والإقليمي ومن أجل إعداد عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية في المنطقة من خلال شبكة الممارسين التابعة لها المعنية بالاستعراضات الوطنية الطوعية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتضم شبكة الممارسين مجموعة متنوعة من مسؤولي الحكومات والباحثين والفنيين، إلى جانب ممثلي اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين. ويشارك ممثلو المجتمع المدني، والشباب، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية أيضا في جلسات مصممة خصيصا لمجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى السلطات المحلية والبرلمانيين وسائر الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتستجيب موضوعات المناقشات الشهرية لمطالب بلدان المنطقة وتشمل مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالأهداف، من قبيل توطين خطة عام 2030، والمشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة المتعددين، ووسائل التنفيذ، والبيانات والإحصاءات، والتمويل المناخي. وبين كانون الأول/ديسمبر 2019 وشباط/فبراير 2024، عقدت شبكة الممارسين 56 جلسة افتراضية لدعم بلدان المنطقة في عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وتنفيذ خطة عام 2030. ويمثل مجتمع الممارسين حيزا غير رسمي وموثوقا لتبادل الآراء بين النظراء والتعليقات البناءة في مراحل إعداد الاستعراضات، ويحظى الدعم المقدم من اللجنة بتقدير كبير من بلدان المنطقة لدى عرض استعراضاتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويقع ثمانية من أصل البلدان الـ 38 التي ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية في اجتماع عام 2024 من المنتدى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ستقدم البرازيل وبليز استعراضهما الوطني الطوعي للمرة الثانية؛ وكوستاريكا، وإكوادور، وهندوراس، وبيرو، وهندوراس للمرة الثالثة؛ وكولومبيا والمكسيك للمرة الرابعة.

17 - وفي إطار الاجتماع السابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الفترة من 15 إلى 18 نيسان/أبريل 2024، نظمت اللجنة بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،

حلقة عمل إقليمية بشأن التعجيل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ودور الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية، بغية تعزيز معارف وقدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صياغة وإعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية واستعراضاتها المحلية الطوعية في إطار استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها، فضلا عن تعزيز التكامل الرأسي على الصعد المحلي، والوطني، والإقليمي، والعالمي.

18 - واستُكملت حلقة العمل بمناسبة جانبية أُطلق خلالها منشور اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنون "إضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: دليل إعداد الاستعراضات الطوعية على الصعيد دون الوطني"، بهدف توجيه السلطات دون الوطنية والمحلية في عملية إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية ولتقديم الدعم للحكومات المحلية فيما تبذله من جهود تتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد المحلي. ويستند هذا العمل إلى الدروس القيمة المستفادة من مختلف مسارات التعاون بين اللجنة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن توطين الأهداف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

واو - منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

19 - تقوم منصة التعاوني الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمساعدة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية على تحديد وإنشاء استراتيجيات ورسائل إقليمية مشتركة، بالاستفادة من أصولها بهدف تحسين تقديم الدعم المدفوع بالطلب للدول الأعضاء، ومن خلال تكثيف الجهود لتوفير الدعم المتكامل والمنسق من الأمم المتحدة، وترجمة الالتزامات العالمية إلى عمل على المستوى القطري لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة من خلال الائتلافات المواضيعية وأفرقة العمل، عززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شراكاتها مع مختلف الوكالات والصناديق والبرامج من خلال المشاركة في رئاسة اثنين من الائتلافات المواضيعية: الائتلاف المواضيعي المعني بالنمو العادل وتمويل التنمية؛ والائتلاف المواضيعي التنقل البشري، بالإضافة إلى اللجنة التوجيهية لمركز إدارة المعرفة والفريق العامل المعني ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة. وتقوم المنصة كل عام بإعداد تقرير سنوي عن النتائج على مستوى المنظومة يعكس الجهود المشتركة بين الوكالات على الصعيد الإقليمي بغية دعم الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف، ويقدَّم خلال جلسة خاصة يعقدها منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

20 - ومنذ عام 2023، تلقت منصة التعاوني الإقليمي 52 طلبا للحصول على الدعم من 14 من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء المنطقة. واستجابة لذلك، قدمت الائتلافات المواضيعية التابعة للمنصة الدعم من خلال ائتلافاتها المواضيعية المعنية بتغير المناخ والقدرة على الصمود؛ والنمو المنصف؛ وتمويل التنمية؛ والحوكمة من أجل السلام؛ والعدالة، والمؤسسات القوية، والتنقل البشري. وعلاوة على ذلك، قدمت الأفرقة العاملة المواضيعية الدعم لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ودعم السكان المتخلفين عن الركب، و إبراز احتياجات الشباب.

21 - ولزيادة تيسير التعاون بين المستويين الإقليمي والوطني، والنهوض بتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى الإقليمي، أطلقت النسخة المحدثة من منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موقعها الشبكي لتيسير تبادل المعرفة والتعاون والدعم بين الوكالات،

والتمكين من الوصول إلى القائمة الإقليمية للخبرات. وأنشئ الموقع الشبكي نتيجة جهد مشترك قادته اللجنة والبرنامج الإنمائي من خلال اللجنة التوجيهية لمركز إدارة المعرفة التابعة للمنصة.

22 - ويشارك المنسقون المقيمون في اجتماعات منصة التعاون الإقليمي لتقديم معلومات مباشرة عن حالات قطرية محددة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدمت المنسقة المقيمة لهندوراس لمحة عامة عن تنفيذ عمليات التحول الست في ذلك البلد، وفي نيسان/أبريل 2024، عرضت المنسقة المقيمة لهايتي آخر المستجدات عن الحالة في البلد. وتُعقد أيضا اجتماعات سنوية شخصية بين أعضاء المنصة وجميع المنسقين المقيمين في المنطقة في إطار منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بغية تعزيز التعاون وتحديد مجالات الدعم.

23 - ووُضعت أيضا قائمة بالخبرات لكفالة استجابة سريعة من منصة التعاون الإقليمي في تيسير تقديم المشورة السياساتية المتكاملة المدفوعة بالطلب، والدعم المعياري والقدرة التقنية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

24 - وواصل الفريق العامل المعني بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، الذي تشترك في رئاسته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، دعم مكاتب الإحصاء الوطنية في متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030، فضلا عن تعزيز القدرات الوطنية في مجال تحليل البيانات. وسعى الفريق العامل إلى الحصول على تمويل إضافي لوضع الصيغة النهائية لنظام معلومات على الإنترنت لجمع البيانات عن القدرات الإحصائية الوطنية المتصلة بمؤشرات الأهداف. واجتمع أيضا خلال المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابعة للجنة بهدف تقييم التقدم المحرز والتخطيط للخطوات التالية.

25 - وعززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شراكاتها مع مختلف الوكالات والصناديق والبرامج لإعداد منتجات معرفية مشتركة، من قبيل الموجزات السياساتية المتعلقة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمات الجارية والاستجابات السياساتية ذات الصلة بشأن قضايا مثل الهجرة، والعمالة، والشباب، وتمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، أصدرت اللجنة ومنظمة العمل الدولية طبعة جديدة من تقريرهما المشترك بعنوان "حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تركزان فيه على إدماج الشباب في سوق العمل وإعادة توزيع أعمال الرعاية. وإلى جانب الوكالات المشاركة الأخرى، استجابت اللجنة، في إطار دورها رئيسة مشارِكة للائتلاف المواضيعي المعني بالتنقل البشري، لاحتياجات وطلبات المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك احتياجات وطلبات نظرائهم في كولومبيا والمكسيك، من خلال توفير المعلومات والتحليلات بشكل مستمر، ونشر بيانات شاملة بانتظام عن الطرق والاتجاهات والاحتياجات، فضلا عن أدوات ملموسة مصممة لهذا الغرض، بما في ذلك إصدار تقارير ربع سنوية عن تدفقات الهجرة المختلطة التي تجمع البيانات من مصادر متنوعة وإطلاق لوحة متابعة على الإنترنت تتيح إمكانية الوصول في الوقت الفعلي إلى المعلومات المتعلقة بالأشخاص المتنقلين.

26 - وفي إطار متابعة الطلبات المقدمة من المنسقين المقيمين للجمهورية الدومينيكية وهايتي، نظم الائتلاف المواضيعي المعني بالتنقل البشري أيضا اجتماعا مع جهات التنسيق التابعة لكل من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومجموعة واسعة من الزملاء في الأمم المتحدة لدعم جهود فرق الأمم المتحدة القطرية

من خلال إجراء تحليل مشـــترك للتحديات والفرص في المنطقة الحدودية للبلدين. وقدم أيضـــا الدعم التقني من أجل وضع إطار استراتيجي شامل وساعد في وضع خطة للاتصال والدعوة.

27 - وفي السنوات الأخيرة، عززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شراكتها مع كيانات الأمم المتحدة، من خلال المشاركة في المشاريع الممولة من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المســـتدامة المنفذة بالاشـــتراك مع العديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كما هو الحال في الأرجنتين وترينيداد وتوباغو وكوبا.

28 - وتدعو اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بانتظام جميع المنســـقين المقيمين، وممثلي مكتب التنســـيق الإنمائي، وجميع المديرين الإقليميين لوكالات الأمم المتحدة وصـــناديقها وبرامجها إلى المشـــاركة في جميع الهيئات الفرعية والاجتماعات الحكومية الدولية التي تعمل اللجنة بصـــفة أمانتها الفنية ويجري فيها مناقشة توصيات السياسة العامة مع الوزارات. ويجري بالفعل تنظيم ثلاث هيئات فرعية تابعة للجنة بالاشـــتراك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بغية تعزيز أوجه التآزر، وتقديم دعم متكامل للدول الأعضـــاء، من قبيل المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والمؤتمر الإقليمي المعني بقضايا السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع صـندوق الأمم المتحدة للسـكان؛ والمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

زاي - نتائج منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المســـتدامة والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل

29 - بغية إبراز الطابع المتعدد أصحاب المصلحة لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، استُبقت الأنشطة الرسمية لاجتماعه السابع بعقد اجتماع آلية مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة وفي منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى الأطفال والمراهقين والشباب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأدلى ممثلو كلا المنتديين ببيانات في الجلسة العامة استنادا إلى النتائج التي خلصت إليها اجتماعات كل منهما.

30 - واعتمدت الدول الأعضاء التي حضرت الاجتماع السابع للمنتدى استنتاجات وتوصيات شددت فيها، من بين أمور أخرى، على ضرورة أن تعزز بشكل كبير إمكانية الوصول إلى التدفقات المالية الدولية المناخية، بما في ذلك تعزيز القدرة على الصمود لدى الفئات الأكثر ضعفا.

31 - وعُقدت أيضا جلسة تفاعلية بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بمشاركة نائبة الأمين العام ووكيل الأمين العام للسياسات. وقام العديد من وزراء الخارجية والسلطات العليا من المنطقة بمداخلات أبرزوا فيها ضـــرورة أن تســـاعد نتائج القمة في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك ما يتعلق منها بتمويل التنمية، والمســـاواة بين الجنســـين، ومقاييس التنمية التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، والعمل المناخي، والتعاون الرقمي.

ثالثا – تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف – منظومات البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات القطرية

32 – وفقا استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، ومبادرة الأمم المتحدة 2,0، خماسية التغيير، أحرزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدما في ترسيخ منظومتها الإقليمية لإدارة البيانات والمعلومات، في إطار تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالبيانات، التي تتميز باستخدام أشكال مفتوحة المصدر وبقابلية التشغيل التبادلي. ويشمل ذلك إنشاء منصات على الإنترنت لعرض البيانات بصريا ونشرها، وإضافة العديد من أصول البيانات الجديدة، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية.

33 – وتقع إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة. وتقدم لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، المسؤولة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مبادئ توجيهية للبلدان لتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية ودعم قضاياها ذات الأولوية، مع التركيز بشكل خاص على التنمية وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي عام 2023، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوابة البيانات الجغرافية المكانية (CEPALGEO)، التي تم تصميمها وتنفيذها لدعم هذه المبادئ التوجيهية وتعزيز توليد المعرفة الجغرافية المكانية في بلدان المنطقة. وتتألف بوابة البيانات من مجموعة من الأدوات التكنولوجية – الفهارس والبرامج العارضة والخدمات الجغرافية المكانية – التي تتيح استكشاف مجموعة واسعة من منتجات المعلومات الجغرافية المكانية والوصول إليها عن بعد، والتي يمكن استخدامها لدعم صنع القرار والسياسات العامة.

34 – وفي شراكة مع مركز وضع النماذج الرياضية التابع لجامعة شيلي، وبدعم من المفوضية الأوروبية، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا في عام 2023 نظام الرصد الساتلي لغازات الدفيئة. ويتيح النظام إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاتجاهات في تدفقات وتركيزات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة البشرية المنشأ على الصعد الإقليمي، ودون الإقليمي، والوطني، والحضري. وتمكّن من إجراء تحليلات مقارنة لآثار السياسات والإجراءات المناخية للتخفيف من التلوث بالغاز والجسيمات على مختلف الصعد الإقليمية.

35 – وفي أيلول/سبتمبر 2023، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا بوابة عدم المساواة في أمريكا اللاتينية، وهي منصة صممت لنشر المعلومات بشأن مختلف جوانب عدم المساواة في بلدان المنطقة. وتستخدم المنصة، التي أطلقت خلال الاجتماع الثاني عشر للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، العرض البصري للبيانات من أجل تبيان أوجه عدم المساواة وتقدم وصفا لبناء المؤشرات وتفسير نتائجها. وتركز البوابة على أوجه عدم المساواة الأكثر تميزا في المنطقة، وتغطي مسائل من قبيل توزيع الدخل، والحصول على العمل والحماية الاجتماعية، وكذلك التعليم والإسكان والخدمات الأساسية.

36 – وفيما يتعلق بنشر المعلومات بشأن التحول الرقمي في المنطقة والتقدم المحرز في برامج الأعمال الرقمية الوطنية، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شباط/فبراير 2024 مرصد التنمية الرقمية الذي يهدف إلى إنتاج وجمع وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بغية تحديد الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز ودعم صياغة السياسات بشأن التحول الرقمي وتنفيذها في المنطقة. ويحتوي المرصد على أكثر من 100 مؤشر ومعلومات نوعية في 12 مجالا مواضيعيا للتحول الرقمي، بما في ذلك

التوصـــيلية والشـــمول الرقمي، والأعمال التجارية والتحول الرقمي المنتج، والتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، والمهارات الرقمية، والحكومة الرقمية، والذكاء الاصطناعي.

37 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا دورها الحكومي الدولي في عقد الاجتماعات وتقديم المســـاعدة التقنية في عدة مجالات بغية تطوير البيانات والإحصـــاءات على الصـعيد الإقليمي. فعلى سـبيل المثال، في الاجتماع الثاني عشـر للمؤتمر الإحصـائي للأمريكتين المعقود في أيلول/سـبتمبر 2023، أصـدرت سـلطات من مكاتب الإحصـاء الوطنية في المنطقة بيانا حول اسـتخدام البيانات التي يحتفظ بها القطاع الخاص للأغراض الإحصـــائية الرســمية. وشــجعت في البيان الشــراكات مع القطاع الخاص وتناولت مسألة حماية خصـوصـية البيانات وسـريتها. وأيضـا في أيلول/سـبتمبر 2023، اسـتضـافت اللجنة اجتماع الخبراء الدولي الحادي والعشـرين المعني باسـتخدام الوقت والعمل غير المدفوع الأجر، الذي ركز على استقصاءات استخدام الوقت لزيادة إبراز المساهمات الاقتصادية للمرأة وسلط الضوء على أوجه عدم المساواة في التقسيم الحالي للعمل بين الجنسين في الأسرة المعيشية.

38 - وواصـــلت اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم التقني لبلدان المنطقة في مجال التقديرات السكانية، والاضطلاع بعمليات التعداد، واستخدام بيانات تعداد السكان وتحليلها لتوجيه السـياسـات العامة. فقد قُدمت المسـاعدة التقنية إلى مكاتب الإحصـاء الوطنية وشـملت توصـيات فيما يتعلق بتقدير السـكان والتخطيط ووضـع خرائط طريق لعمليات التعداد، واسـتراتيجيات التواصـل لنشـر البيانات، والمسـاهمة في تحسـين بيانات تعداد السـكان وتحليل متغيرات بيانات التعداد. وأدى تنفيذ منهجية تجهيز بيانات تعداد السكان الخاصـة باللجنة باستخدام أدوات متخصـصـة مثل نظام تجهيز التعداد السكاني والمسـح ونظام اسـتخلاص بيانات المناطق الصـغيرة بواسـطة الحواسـيب الخفيفة إلى زيادة تحسـين القدرات والمهارات المؤســســية الوطنية في المنطقة، جنبا إلى جنب مع تحليلات الاتســاق والترابط المواضــيعيين. وســهلت الجهود التعاونية بين اللجنة ومكاتب الإحصـــاء الوطنية تبادل الخبرات والمنهجيات، مما أدى إلى إحراز تقدم في التحليل الديمغرافي وإدارة بيانات تعداد السـكان في جميع أنحاء المنطقة. وتعكس هذه الجهود التزاما متضافرا بتحسين القدرات الإحصائية وتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة في المنطقة.

باء - حشد التمويل من أجل التنمية

39 - قد تخلف التغييرات الجارية في مجال التعاون الضـــريبي الدولي آثارا على حشـــد الموارد المحلية، واللوائح الضريبية الجديدة التي توضع في المحافل الدولية لا تعالج بالضرورة شواغل بلدان المنطقة. وفي هذا الصـدد، أنشـأت كولومبيا، بدعم من البرازيل وشـيلي، المنبر الإقليمي للتعاون الضـريبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأُطلق المنبر في تموز/يوليه 2023 لزيادة التنســيق فيما بين البلدان لبناء مواقف إقليمية تتعلق بالتعاون الدولي في المجال الضـريبي، وتعزيز مخاوف المنطقة بشـأن التنظيم الضـريبي الدولي وتعزيز التعاون للتمكين من حشـــد الموارد المحلية لتمويل التنمية. وتعمل اللجنة بمثابة أمانة فنية للمنبر الإقليمي وقدمت المساعدة الفنية لإنشاء وتنسيق الأفرقة العاملة التابعة له.

40 - وفي أيار/مايو 2024، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاجتماع السادس والثلاثين للندوة المالية الإقليمية. وقبل المناسبة، انعقد مجلس وزراء الخزانة والاقتصاد والمالية للمنبر الإقليمي للتعاون الضـريبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف اسـتعراض الأولويات الإقليمية المتعلقة بالهيكل الضـــريبي الدولي، ونتائج المنبر خلال الســـنة الأولى من عمله تحت الرئاســـة المؤقتة

لكولومبيا. وتناولت المناقشات اللاحقة التي عقدت في إطار الندوة المالية الإقليمية تحديات السياسة المالية العامة في المنطقة في سياق النمو المنخفض وتغير المناخ، والقدرة على تحمل الديون، وتعزيز إدرار الإيرادات العامة من أجل تمويل التنمية. ومن ثم فقد كان بمثابة فرصة لتشكيل المناقشات الإقليمية قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ومقترحاته لإصلاح الهيكل المالي الدولي. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة تقريرها السنوي، *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، لدعم مداولات وزراء المالية من جميع أنحاء المنطقة.

41 - وقادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار دورها باعتبارها منسقة للجان الإقليمية، عملية توحيد المدخلات الفنية من المناطق الخمس بناء على طلب اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اختصاصات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي. وركزت المدخلات على القضايا المحددة التي يتعين تناولها في اتفاقية إطارية تبرمها الأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي، من خلال توفير منظور مشترك للجان الإقليمية، بالإضافة إلى تحليل أولويات كل منطقة على حدة. ومثلت اللجنة أيضا اللجان الإقليمية الخمس في متابعة منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية التي عُقدت في نيسان/أبريل 2024. وخلال هذه المناسبة، شاركت اللجنة في حلقة نقاش ركزت على الموارد العامة المحلية وأدلت ببيان في الجلسة العامة أبرزت فيه وجهات نظر اللجان بشأن إصلاحات الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحالة المديونية الحرجة في البلدان النامية، وتكلفة التمويل والشفافية الضريبية، وحددت الإجراءات ذات الصلة التي يتعين معالجتها في العملية المؤدية إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده في عام 2025.

جيم - إدماج المنظورات الجنسانية في المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة

42 - تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعميم مراعاة منظور جنساني في مسائل التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى مشروع وكالة الترويج للتجارة الخارجية في كوستاريكا بشأن نوع الجنس والتجارة، مع تجميع الخبرات والممارسات الجيدة لتشجيع رائدات الأعمال في أنشطة التجارة الإلكترونية عبر الحدود، إلى جانب تقديم الدعم لإنشاء مستودع لجمع الحلول المتعلقة بتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق. وفي بيرو، قُدمت المساعدة التقنية لدعم برامج ريادة الأعمال الموجهة نحو التصدير التي تقودها النساء.

دال - تعزيز التعاون الإقليمي والدعم القطري فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

43 - في نيسان/أبريل 2024، اتفق مندوبون من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاركون في الاجتماع الرابع للمؤتمر المعني بالعلوم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على برنامج للتعاون الإقليمي للعامين المقبلين، يهدف إلى معالجة تحديات الإنتاجية في المنطقة. وجمعت هذه المناسبة، التي نظمت بالاشتراك مع وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في كولومبيا، سلطات رفيعة المستوى من 22 دولة عضوا في اللجنة وأكثر من 300 ممثل عن المنظمات الدولية والمجتمع العلمي والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في بوغوتا. وكنتيجة رئيسية للمؤتمر، تمت الموافقة على مسارات العمل للفترة 2024-2025 المبينة في وثيقة "العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الإنتاجية المستدامة والشاملة: المبادئ التوجيهية للفترة 2024-2025"، وتحديد برنامج مدته سنتان لأنشطة التعاون الإقليمي والدولي بغية دعم صياغة

سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتشمل مسارات العمل المعتمدة ما يلي: أدوات للتنمية الإنتاجية المستدامة والشاملة؛ وحوكمة العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار التي تركز على الأقاليم؛ والبرامج الاستراتيجية القطاعية والتكنولوجية.

رابعا - تسليط الضوء على تعزيز جيل جديد من سياسات التنمية الإنتاجية للتعجيل في النمو الاقتصادي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

44 - استجابة للتحديات الإنمائية المستمرة التي تواجهها المنطقة، حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 10 مجالات للتحول: النمو الاقتصادي المنخفض والمتقلب وغير المستدام الذي يولّد عمالة نظامية غير كافية؛ وارتفاع عدم المساواة مع انخفاض الحراك والتماسك الاجتماعيين؛ والثغرات الكبيرة في نظم الحماية الاجتماعية؛ وضعف أنظمة التعليم والتدريب المهني؛ وارتفاع مستوى عدم المساواة بين الجنسين؛ وأنماط التنمية غير المستدامة بيئيا والتحدي المتمثل في تغير المناخ؛ والفجوات الرقمية؛ والأنماط المتزايدة والمتنوعة على نحو متزايد من تدفقات الهجرة بين بلدان المنطقة؛ والتكامل الإقليمي غير الكافي؛ ومحدودية الحيز المالي وارتفاع تكاليف التمويل. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الحوكمة وتدني القدرات المؤسسية يتقاطع مع هذه الأبعاد الـ 10. وبغية معالجة هذه الأخيرة، والتمكين من اتخاذ إجراءات فعالة على نطاق التحولات الـ 10، والتغلب على مطب ضعف القدرات المؤسسية والحوكمية، تركز اللجنة بشكل متزايد على القدرات التقنية والتشغيلية والسياساتية والاستشرافية المطلوبة للمؤسسات.

45 - وعلاوة على ذلك، وبغية تجاوز مطب انخفاض النمو وعدم المساواة، حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجموعة من قطاعات الإنتاج الاستراتيجية. وإذا ما نُفذت هذه القطاعات على نطاق واسع، فإنها تنطوي على إمكانية تحقيق أوجه تآزر وإحداث آثار مضاعفة نحو تحقيق نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة وشمولا والتعجيل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل القطاعات الديناميكية والتحويلية الانتقال الطاقي والصناعات ذات الصلة؛ والاقتصاد الأحيائي، والزراعة المستدامة، والتصنيع الأحيائي؛ والاقتصاد الدائري؛ والسياحة المستدامة؛ والتحول الرقمي؛ والصادرات من الخدمات الحديثة القائمة على الإنترنت؛ ومجتمع الرعاية والمساواة بين الجنسين؛ والصناعات في مجالات الأدوية والأجهزة الطبية وعلوم الحياة؛ وإعادة هيكلة المنطقة للاستفادة من إعادة تشكيل السلاسل العالمية للقيمة. وإذا ما تم الترويج لهذه القطاعات على نطاق واسع، فإنها يمكن أن تفضي إلى استراتيجية نمو جديدة تشمل الصناعة والخدمات وكتلة حرجة من قطاعات النمو الأخضر المرتبطة بالتزام بيئي كبير.

46 - والمقترحات المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن استراتيجية النمو الجديدة هذه لا تشمل ما ينبغي عمله فحسب، بل تشمل أيضا استراتيجيات تركز على كيفية القيام بذلك. وهذا ما يشمل التركيز على المبادرات المتعلقة بالتجمعات والبعد الإقليمي لسياسات التنمية الإنتاجية. ومن أجل توضيح مواصفات هذا النهج وتيسير تنفيذها في المنطقة، أطلقت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2023 "منصة المبادرات المتعلقة بالتجمعات وسائر مبادرات الربط الإنتاجي الإقليمية" عبر الإنترنت. وتضم المنصة خريطة تفاعلية تضم 258 مبادرة تتعلق بالتجمعات ومبادرات أخرى ذات صلة، تغطي أنشطة أكثر من 000 10 شركة في تسعة بلدان. وتعمل كذلك باعتبارها أداة لتبادل المعارف والممارسات الجيدة والبحوث والتكامل الإنتاجي الإقليمي. وعلاوة على ذلك، أحرزت اللجنة أيضا تقدما في مبادرات مرتبطة بالقطاعات الاستراتيجية، وترد أدناه بعض الأمثلة على ذلك.

ألف – تعزيز سياسات التنمية الإنتاجية والممارسات الاستخراجية المستدامة فيما يتعلق بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي

47 – بالنظر إلى احتياطيات المنطقة العالية من المعادن اللازمة للانتقال الطاقي الأخضر، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمبادرات لتحليل فرص التنمية الإنتاجية المستدامة وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وهذا ما يشمل نشر الموجز السياساتي في تموز/يوليه 2023 بشأن "استخراج الليثيوم وتصنيعه: الفرص والتحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي يدرس النظم الحوكمية والتنظيمية والمالية للبلدان المنتجة لليثيوم في المنطقة، ويقدم إرشادات سياساتية للترويج لبرنامج للتنمية الإنتاجية يركز على الليثيوم وتوليد القيمة المضافة المستدامة.

48 – وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية لمنتدى الحوار التقني الدائم المعني بالابتكار والتطوير التكنولوجي والقيمة المضافة لمعدن الليثيوم، الذي يدعو إلى الأخذ بممارسات استغلال الليثيوم المستدامة، لإدخال الضمانات الاجتماعية والبيئية، وإعطاء الأولوية للمشاركة المجتمعية، بما يعكس نهجا شموليا لاستغلال الليثيوم على نحو مستدام في المنطقة. وقد قطع المنتدى أشواطاً كبيرة في تعزيز التعاون والابتكار فيما بين البلدان الأعضاء فيه (الأرجنتين وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وشيلي والمكسيك) من خلال تنفيذ المحاور الثلاثة لخطة عمله لفترة السنتين، وهي المراقبة التكنولوجية، وتبادل الخبرات، وتنمية القدرات. أدى إدراج المكسيك عضوا في المنتدى في عام 2023 إلى توسيع نطاق المنتدى وإمكاناته، مما أدى إلى إثراء المناقشات وجهود التعاون. والجدير بالذكر أن المنتدى يسر الدراسات الفنية وحلقات العمل الافتراضية والزيارات الميدانية. وعززت هذه المساعي تبادل المعرفة ويسّرت التعلم في الميدان من خلال حلقات العمل والجولات الفنية على نطاق عمليات الليثيوم في الأرجنتين، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وشيلي.

49 – وأدى تنظيم زيارات ميدانية إلى عمليات استخراج الليثيوم وتكريره في البلدان الأعضاء، وكذلك إلى أول مصنع لبطاريات الليثيوم – يون في الأرجنتين، إلى تيسير نشر المعرفة التقنية وتعزيز التعاون. وساهم الدعم التقني الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز المعرفة التقنية وكان بمثابة حافز للتعاون الثنائي والإقليمي (فيما بين بلدان الجنوب) بين البلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، قُدمت إرشادات استراتيجية لإنشاء سلسلة قوية للإمداد بالليثيوم في المكسيك، مصحوبة بمنهجيات مقترحة لتقييم ائتلافات الأعمال التجارية في هذا القطاع. واستهدفت الإجراءات المقترحة تعزيز القدرات والتخطيط الاستراتيجي داخل قطاع الليثيوم في المكسيك، مع التركيز على الاعتبارات الاجتماعية والبيئية.

50 – وبالإضافة إلى ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور حاسم في دعم المؤتمر السنوي لوزارات المناجم في الأمريكتين، حيث تولت زمام القيادة من خلال تقديم عرض رئيسي عن الحالة العامة لقطاع التعدين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وخلال هذه المناسبة الهامة، تعهد المؤتمر بالتعاون مع اللجنة في المشاورات الإقليمية المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة بشأن التحولات العادلة للمعادن الحرجة للانتقال الطاقي.

51 – وساهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا بنشاط في الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب كيانات إقليمية أخرى. وفي عام 2023، شمل ذلك المساهمات في إنشاء مجموعة أدوات شاملة مصممة خصيصًا لمكاتب

المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية والوكالات المقيمة، إلى جانب المشاركة الفعالة في تشكيل إطار عمل الأمم المتحدة بشأن التحولات العادلة للمعادن الحرجة للانتقال الطاقي. وفي عام 2024، اضطلعت اللجنة، بصفتها منسقة اللجان الإقليمية، بدور قيادي مشترك في الفريق العامل، فقد دعمت وضع الصيغة النهائية لإطار العمل وساعدت في تحديد مجموعة من المبادئ الطوعية التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتحولات العادلة للمعادن الحرجة للانتقال الطاقي، الذي أعلن عنه الأمين العام في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأُطلق في نيسان/أبريل 2024.

باء - تعزيز الزراعة الرقمية والتصدي لتحديات الأمن الغذائي

52 - تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مبادرات لدعم الزراعة الرقمية بالاستناد إلى حلول منخفضة التكلفة والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. وفي عام 2023، أسهم عملها في رقمنة نظام المساعدة التقنية لمنتجي البن في كوستاريكا من خلال استحداث تطبيق للنشر عبر تطبيق واتساب بالتعاون مع معهد البن في كوستاريكا. وساهمت اللجنة أيضا في تصميم مشروع تجريبي في مجال الزراعة الذكية والري الرقمي في أحد المجتمعات المحلية في مانابي بإكوادور.

53 - وعلاوة على ذلك، واستجابة لتحديات الأمن الغذائي المتزايدة في المنطقة، أصدرت اللجنة تقريرا مشتركا مع منظمة الأغذية والزراعة ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة بعنوان "آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين: منظور من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2023-2024". وقُدم التقرير، الذي يحتوي على مقترحات لآليات تعزيز التعاون الإقليمي وتشجيع نظم الأغذية الزراعية المستدامة والشاملة، في مؤتمر وزراء الزراعة في الأمريكتين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

جيم - التعاون الإقليمي والمساعدة التقنية لتعزيز الصناعة التحويلية الصحية في المنطقة

54 - في إطار متابعة تنفيذ خطة الاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي اعتمدتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2021، اقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاء فريق عامل معني بالصحة في إطار المؤتمر المعني بالعلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي عقدته اللجنة. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة على برنامج للمساعدة التقنية مع أربعة بلدان في المنطقة بشأن تصميم السياسات الرامية إلى تعزيز الصناعة التحويلية الصحية التي تركز على المجالات التالية: (أ) تحليل سلاسل إنتاج الأجهزة الطبية من أجل تطوير الموردين المحليين في الأرجنتين؛ و (ب) الدعم في إعداد خريطة طريق تحمل اسم "Transforma salud" (تحويل الصحة) في شيلي؛ و (ج) تعزيز سلسلة إنتاج المستحضرات الصيدلانية في كولومبيا؛ و (د) تقييم حوافز المشتريات العامة للمنتجات الصيدلانية في أوروغواي والتحسينات المقترحة عليها. وعلاوة على ذلك، تتعاون اللجنة مع اتحاد أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية على مبادرة لتعزيز القدرات على إجراء التجارب السريرية في المنطقة.

خامسا - تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

ألف - تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من خلال الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

55 - بالنظر إلى أن التكامل الإقليمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لقطاع الطاقة في البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، تدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنظومة في صياغة اتفاقات الطاقة الإقليمية والأهداف الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره فيما يتعلق بقطاع الطاقة، التي تستند إلى استراتيجية الطاقة المستدامة لعام 2030 وتدعم تنفيذها. وعُقدت اجتماعات مع لجنة مديري الطاقة في الدول الأعضاء في المنظومة، وركز الأمين العام للمنظومة على وضع برنامج مشترك بين القطاعات لوزارات الطاقة والبيئة وخريطة طريق لتنفيذه.

56 - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية للدول الأعضاء في جماعة دول الأنديز لإعداد إحصاءات التجارة الدولية حسب خصائص المؤسسات، مما سيعمق المعرفة بالقطاع وأثر التجارة على الاقتصادات الوطنية من خلال تحديد حجم الأعمال التجارية ومقدارها، ووصف العاملين في هذه المؤسسات، ومعالجة مواضيع من قبيل عمليات الرقمنة والابتكار.

57 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحالف المحيط الهادئ في إنشاء مرصد التنمية الاجتماعية التابع لتحالف المحيط الهادئ، وهو حيز دينامي لنشر المعلومات وتحليلها وبناء المعارف بشكل جماعي لفائدة الحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في التحالف. ويتمثل هدف المرصد في جمع وتنظيم وإدارة ونشر المعلومات المحدثة عن القطاع الاجتماعي التي تساهم في تصميم السياسات العامة وتعزيزها، وتحسين رفاهية السكان في كل بلد وكفالة وصول فوائد الإدماج إلى المجتمع بأكمله. ويتناول المرصد كذلك ممارسات التنمية الاجتماعية المطبقة لمواجهة الأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي تتماشى بدورها مع خطة عام 2030 والخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة المعتمدة في المؤتمر الإقليمي للتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

باء - تشجيع التعاون الأقاليمي في قطاعات الإنتاج الاستراتيجية

58 - في تموز/يوليه 2023، حضر ممثلو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤتمرَ القمة الثالثة لرؤساء دول وحكومات من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، التي عُقدت في بروكسل، ببلجيكا. وفي مؤتمر القمة، التزم قادة الكتلتين الإقليميتين بتجديد شراكتهم الطويلة الأمد، وناقشوا، في جملة أمور، مسألة التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، وجهود مكافحة تغير المناخ، والعدالة والأمن للمواطنين؛ واعتمدوا إعلانًا. وأعدت اللجنة منشورًا بعنوان "فرص الاستثمار والتعاون المتاحة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي"، يقدم تحليلاً لمجالات الفرص المتاحة لتعزيز النمو وتحويل نماذج التنمية. وتتراوح هذه القطاعات من الانتقال الطاقي ووسائل النقل الكهربائية، إلى الاقتصاد الدائري، ومجتمع الرعاية، والسياحة المستدامة.

59 - وفيما يتعلق بالتعاون مع آسيا، من الأمثلة البارزة على ذلك التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار صندوق منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لدعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة

الإلكترونية بالسلع والخدمات عبر الحدود في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وتشمل الأنشطة الإضافية في هذا الإطار أنشطة تدريبية مشتركة بشأن تنظيمات التجارة الرقمية في المنطقتين.

جيم - الشراكات مع مصارف التنمية الإقليمية

60 - بناءً على اتفاق الشراكة الموقّع في عام 2023 بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقدت المؤسستان مؤتمرهما السنوي في نيسان/أبريل 2024 تحت عنوان "التحدي أمام توسيع نطاق سياسات التنمية الإنتاجية وتحسينها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وقد استقطبت المناسبة مشاركة وزراء الاقتصاد والتجارة والصناعة من بلدان المنطقة، إلى جانب خبراء من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وركزت المناقشات على سياسات التنمية الإنتاجية في المنطقة، ودور الخدمات المصرفية الإنمائية في خطط التنمية الإنتاجية، والنهج الإقليمية إزاء صنع السياسات، والمبادرات المتعلقة بالتجمعات، وتلافي النواقص في مجال المواهب من أجل تحقيق التنمية الإنتاجية، وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية على تضخيم التأثير الناجم عن سياسات التنمية.

61 - وبمناسبة زيارة رئيس المصرف الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيلول/سبتمبر 2023 لتقديم عرض في إطار سلسلة المحاضرات للاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس اللجنة، وقّعت المؤسستان مذكرة تفاهم. ومن بين المجالات الأخرى، تضفي مذكرة التفاهم الطابع الرسمي على إنشاء فريق عامل مشترك جديد، سُمي على اسم الخبير الاقتصادي سيلسو فورتادو، بهدف تعزيز البحوث في مجالات من قبيل التحول الإنتاجي المستدام.

دال - العمل مع البرلمانيين

62 - في أيلول/سبتمبر 2023، جمعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برلمانيين من جميع أنحاء المنطقة لإطلاق المنصة الافتراضية ومرصد البيانات التشريعية للمرصد البرلماني المعني بتغير المناخ والانتقال العادل. وترصد المنصة النشاط التشريعي ذي الصلة وتقدم عرضا بصريا تفاعليا للبيانات بشأن القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالأدوات التشريعية، من بين مؤشرات رئيسية أخرى. وتمكّن كذلك من تبادل المعلومات بشأن حالة التطورات التشريعية والإجراءات البرلمانية بشأن المسائل البيئية في المنطقة.

63 - وعلاوة على ذلك، ستعقد اللجنة في حزيران/يونيه 2024 المؤتمر الإقليمي الأول للجان البرلمانية المعنية بالمستقبل لتعزيز قدرات الاستشراف الاستراتيجي في المنطقة، بما يتماشى بشكل وثيق مع رؤية تجديد الأمم المتحدة وركيزة الاستشراف من مبادرة خماسية التغيير. وسيضم المؤتمر خبراء وقادة برلمانيين بشأن الحوكمة الاستباقية وإدماج ركيزة الاستشراف في العمليات التشريعية.

هاء - مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في المنصات الحكومية الدولية الإقليمية

64 - في نيسان/أبريل 2024، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصفتها الأمانة الفنية، الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو).

وشكل المؤتمر خطوة هامة إلى الأمام نظرا لموافقته على خطة عمل تتعلق بالأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية. وتقدم الخطة خريطة طريق استراتيجية تهدف إلى كفالة حماية الأشخاص المدافعين عن البيئة دعما للتنفيذ الكامل للمادة 9 من اتفاق إسكازو، التي تنص على أن تهيئ الدول الأعضاء بيئة آمنة وتمكينية للأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان. وتميز المؤتمر بالحضور الكبير من مختلف أصحاب المصلحة. واجتذب أكثر من 700 مشارك بما في ذلك وفود من 15 دولة طرفا وتسعة بلدان لها مركز المراقب، وممثلو السكان الأصليين، والناشطون الشباب، وممثلو المنظمات الدولية.

سادسا - الاستنتاجات

65 - يسلط التقدم غير الكافي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستمرار المطبات الإنمائية الضوء على الحاجة إلى وضع استراتيجيات جديدة تتيح تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة بشكل تآزري. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهودها في هذا الصدد من خلال تحليل وتعزيز القطاعات الاستراتيجية وسياسات التنمية الإنتاجية، إلى جانب التركيز على التحولات الرئيسية الستة للتعجيل بتحقيق الأهداف من خلال تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، بناء على طلبها، والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

66 - وعلى خلفية نمط متغير للعولمة، يتسم بتزايد عدم الثقة إزاء جوانب الترابط، والتنافس على التفوق التكنولوجي وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، سيكون هناك ضغط متزايد لتكييف هذه الاستراتيجيات الإنمائية مع واقع جغرافي اقتصادي جديد. وبالتالي، فإن تعزيز التعاون الإقليمي والمواقف الإقليمية سيزداد أهمية ويظل بعدًا هامًا من أبعاد عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

67 - وعلاوة على ذلك، وفي سياق التغير التكنولوجي السريع، والتحولات الديمغرافية، وتزايد حدة تغير المناخ، وهيكل مالي دولي لا يستجيب بشكل كافٍ للمجموعة القائمة من المخاطر الإنمائية، فإن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف أمر جوهري. وفي هذا السياق، سيكون دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في مجالات السياسة العامة المتصلة بولاية اللجنة أمرا أساسيا لأعمال اللجنة.